مستقبل الامن الغذائي في الدول العربية (جدلية الاكتفاء والتبعية)

م.م احمد محسن عليان العبيدي
جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

البريد الإلكتروني Email : Ahmed.mohsen@nahrainuniv.edu.iq

الكلمات المفتاحية: سيناريوهات_مستقبل_الأمن الغذائي_الدول_العربية.

كيفية اقتباس البحث

العبيدي ، احمد محسن عليان، مستقبل الامن الغذائي في الدول العربية (جدلية الاكتفاء والتبعية)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تشرين الثاني ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٦ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

The Future of Food Security in Arab Countries (The Dialectic of Self-Sufficiency and Dependency)

ASS-LEC: Ahmed Mohsen Alyan Al-Obaidi
University of AL_Nahreen / College of Political Science

Keywords : Scenarios_Future_food_security_Arab_countries.

How To Cite This Article
Al-Obaidi, Ahmed Mohsen Alyan, The Future of Food Security in Arab Countries (The Dialectic of Self-Sufficiency and Dependency),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, November 2025,Volume:15,Issue 6.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This study examines the future of food security in Arab countries from a forward-looking perspective. Through its three chapters, it presents future scenarios that review scenarios of the status quo, failure, and success in achieving food security for Arab countries. The study concludes that Arab countries are making tangible efforts to achieve food security, reflected in its development indicators. However, these efforts remain insufficient and do not match the magnitude of the challenges posed. The performance of Arab countries in some indicators remains weak, with regard to sustainability, research and development, technological progress, and agricultural infrastructure. Achieving food security poses a major challenge that cannot be left to internal and external political, economic, and social variables. Therefore, the problem of achieving a secure and sustainable future for food requires sustainable and rational solutions, effective policies, and the utilization of human energies and natural resources, which Arab countries possess, in

cooperation with the private sector, and the strengthening of inter-economic partnerships in the field of food production, to achieve the highest levels of food sufficiency.

الملخص:

تبحث هذه الدراسة مستقبل الأمن الغذائي في الدول العربية من منظور إستشرافي، إذ تقدم من خلال مباحثها الثلاث، مشاهد مستقبلية تستعرض فيها سيناريوهات بقاء الوضع كما هو عليه، وسيناريو الفشل، وسيناريو نجاح الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي، وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج تؤكد على أن هناك جهوداً ملموسة تبذلها الدول العربية لتحقيق الامن الغذائي، إنعكست على مؤشراتها التنموية، لكن رغم ذلك ما زالت تلك الجهود غير كافية، ولا تتناسب وحجم التحديات المطروحة، فأداء الدول العربية في بعض المؤشرات ما يزال ضعيفاً، فيما يتعلق بالاستدامة، والبحث والتطوير، والتقدم التقني والبنى التحتية الزراعية، إذ أن تحقيق الامن الغذائي يشكل تحدياً كبيراً، لا يمكن تركه للمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية، وعليه فأن مشكلة تحقيق مستقبل آمن ومستدام للغذاء، يحتاج الى حلول مستدامة ورشيدة، وسياسات فعالة، وتوظيف للطاقات البشرية والموارد الطبيعية، التي تتمتع بها الدول العربية، بالتعاون مع القطاع الخاص، وتعزيز الشراكة الاقتصادية البينية، في حقل الإنتاج الغذائي، لتحقيق أعلى المستويات من الاكتفاء الغذائي.

المقدمة:

أن مستقبل الامن الغذائي من أخطر التحديات التي تواجه العالم، والدول العربية على وجه الخصوص، بما ينطوي عليه من تبعات خطيرة، إذ أن توافر الغذاء الكافِ والصحي هي مشكلة بحاجة لإعادة النظر، وتمثل هاجساً وأزمة مستحكمة، لا تقبل التقاعس او المساومة او التأجيل، في ظل تزايد الطلب على الغذاء وارتفاع أسعاره، فالأمن الغذائي يخرج من كونه مطلباً شعبياً، بعِده جزءً من المسؤولية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية والأمنية للدول العربية، فمن خلاله يمكن إبعاد الافراد، وحمايتهم وتحصينهم من خطر المجاعة، بسبب النقص في إمداد الغذاء العالمية المطروحة في السوق، وبسبب الازمات السياسية والحروب، والعقوبات الاقتصادية، والتغيرات المناخية، وتدهور التربة وقلة الاستثمار الزراعي العربي، وازدياد الهجرة من الريف الى المدينة، فضلاً عن احتكار شركات الغذاء العالمية متعددة الجنسيات، لتكنولوجيا الاستدامة الزراعية، وصناعة البذور والاسمدة والمبيدات الحشرية، وإنتاج المحاصيل الاستراتيجية، كذا التحديات البيئية، وشحة المياه، والتصحر، وعدم ملائمة السياسات الزراعية ناهيك عن الازمات الداخلية، وعدم الاستقرار السياسي.

يبدوا من هذا أن توقع وفهم مؤشرات الأمن الغذائي، وتفاعلاته مع الاتجاهات المستقبلية، أمراً أساساً لوضع سياسات فعّالة، وخطط مُستجيبة في الدول العربية، فمن خلال ما تنتهجه الأخيرة من سياسات تنموية (رغم قصورها)، وما توفره من تخصيصات مالية (رغم تواضعها) وكوادر إنتاجية مدربة (رغم قلتها)، وصولاً لهذا الهدف أي تحقيق (الامن الغذائي) لابد من الضمانات الكافية لتوافر امدادات الغذاء المستقرة، دون حدوث خلل او تقلبات في انتاجها وتوريدها او تصنيعها، إلا ان الواقع يبين أتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول العربية، بما يؤشر عدم التماثل_التبعية في الأمن الغذائي لصالح الأولى بمستويات ليست بقليلة.

وعليه فأن عملية تحقيق الاكتفاء الذاتي، والتحرر من التبعية الغذائية، في الدول العربية، متوقفة على فهم التحديات المستقبلية من جهة، وكيفية الاستجابة لها، واستيعابها_تطويعها، والتعامل معها من جهة أخرى، بوضع السياسات العامة التنموية_الرشيدة في شقيها (النباتي_الحيواني)، لاسيما وأن مُمكنات النهوض بالقطاعيين الأخيرين متوافرة، داخل الدول العربية لا خارجها، من الأراضي الصالحة للزراعة، والمصادر الجيدة للمياه، والوفرة في الأيدي العاملة، لكن يبدوا أن هناك ضعفاً في الإرادة والإدارة السياسية، للنهوض بواقع الأمن الغذائي، وهذا ما شكل عائقاً أحال دون تنمية القطاعات الزراعية والحيوانية، وعليه سنتناول في هذه الدراسة ثلاث مشاهد استشرافية تحاكي مستقبل الأمن الغذائي في الدول العربية.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى بيان واقع الامن الغذائي في الدول العربية، والوصول الى مستويات أفضل من الاكتفاء الغذائي، فضلاً عن تقديم سيناريوهات مستقبلية تحاكي مشاهد بقاء الوضع كما هو عليه، ومشاهد الإخفاق والفشل، ومشاهد النجاح في تحقيق الامن الغذائي، للوقوف على أهم الفرص والتحديات، واستكشاف مسارات مستقبل الأمن الغذائي في الدول العربية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على مشكلات خطيرة، تمثل تهديداً حقيقياً للدول العربية، لا سيما أن الأخيرة تعاني من مستويات حادة من التبعية الغذائية، والاعتماد على الخارج في توفير السلع الغذائية الاستراتيجية، بالرغم مما تملكه من موارد طبيعية وبشريه تؤهلها لتحقيق الامن الغذائي.

إشكالية الدراسة:

أن إشكالية الدراسة تتجسد فيما تعانيه الدول العربية من تراجع خطير في مستويات الأمن الغذائي، بالرغم من توافر المقومات المالية والطبيعية والبشرية، وبالرغم من انتهاج استراتيجيات

وبرامج إصلاحية، في القطاعات الزراعية والحيوانية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، إلا ان الدول العربية ما زالت تعاني من التبعية الغذائية، والاعتماد على الاستيراد الخارجي في توافر السلع والمواد الغذائية.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن انتهاج السياسات الزراعية الرشيدة، واستغلال الثروات والموارد الطبيعية والبشرية والمالية التي تشتمل عليها الدول العربية بطرائق مستدامة، سيمكنها من تجاوز التحديات التي تحول دون تحقيق الامن الغذائي، والتحرر من التبعية الغذائية للخارج.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي النظمي كمنهج أساس، للوقوف على مدخلات ومخرجات السياسات الزراعية في الدول العربية، والتغذية الراجعة المتمخضة عن هذه السياسات، كما أعتمدت على المقترب التحليلي الاستكشافي والمقترب التصوري: لتوظيف المعلومات والبيانات المتراكمة حول الأمن الغذائي وتحليلها، لضبط التوقعات، والاحتمالات، والمشاهد المستقبلية المطروحة.

هيكلية الدراسة:

اشتملت الدراسة على مقدمة وخاتمة، فضلاً عن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول: مشهد بقاء الوضع كما هو عليه، في حين تناول المبحث الثاني: مشهد الفشل_التراجع في تحقيق الامن الغذائي، بينما تناول المبحث الثالث: مشهد النجاح_التقدم في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية.

المبحث الأول

المشهد الأول: بقاء الوضع كما هو عليه

إن عدم إهتمام حكومات الدول العربية، لمستقبل الأمن الغذائي، بمدياته القريبة والمتوسطة والبعيدة، واستمرار سياساتها التنموية والزراعية والاقتصادية، على ما هي عليه، تجاه القطاعات الزراعية والحيوانية، والقطاعات الاخرى الساند لهما، وعدم الشروع بمبادرات حقيقية وواقعية لحل مشكلات التصحر والتغير المناخي والمياه مع دول الجوار لزيادة الحصص المائية، وتغطية مساحات أكبر من الاراضي الزراعية، كذلك عدم وجود خطط زراعية مستقبلية، من أجل النهوض بالواقع الزراعي_الغذائي لزيادة الكمية والنوعية، حتى يتسنى لحكومات الدول العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي دون الاعتماد على الدول والشركات العالمية في تأمين السلع الغذائية الأساس، فضلاً عن ارتفاع اعداد السكان والتوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية،

وضعف الانتاج وارتفاع الاستهلاك، وقلة الاهتمام بالبحث العلمي والتطوير الزراعي، أضافة عن النزاعات الداخلية، وعدم الاستقرار السياسي، كل هذه المؤشرات، والمظاهر تؤشر تراجع مستويات الأمن الغذائي في الدول العربية، وتنذر من جهة أخرى ببقاء وضع الامن الغذائي على ما هو عليه في الوقت الحاضر دونما تغيير.

المطلب الأول: وصف المشهد

يفترض هذا المشهد بقاء مختلف المظاهر المتعلقة_المحيطة بطبيعة الأمن الغذائي في الدول العربية كما هي، ويتطلب تجسيد هذا المشهد استمرار_بقاء شروط أو(**مظاهر**) ارتفاع أعداد السكان والتحول الديموغرافي والتوسع العمراني غير المنضبط، وضعف الانتاج المحلي وارتفاع الاستهلاك، والانكشاف الغذائي، بالاعتماد على الخارج في توفير امدادات السلع الغذائية الاستراتيجية، فضلاً عن ضعف السياسات الحكومية، وتراجع البحث والتطوير والدراسات الزراعية، والتحول التكنولوجي في المعدات الزراعية، وعدم الالتفات لمستقبل الامن الغذائي، وتوصيف مدياته القريبة والبعيدة، على ما هي عليه تجاه القطاع الزراعي والقطاعات الاخرى الساندة له، وعدم التغيير بالاستراتيجيات الحكومية لجعلها اكثر واقعية وملائمة، لحل مشكلات التغيرات المناخية والمياه، وتنمية المساحات المزروعة، لتحقيق الاكتفاء الذاتي دون الاعتماد على دول الخارج، لتأمين امدادات مستدامة من الغذاء، وتقليل الاعتماد على الدول والشركات العاملة بالمجالات الغذائية والمنظمات الدولية، كل هذه المؤشرات تنذر ببقاء واقع الامن الغذائي في الدول العربية على ما هو عليه، ولكن لما كان الحاضر ليس استمراراً للماضي، فإن المستقبل لن يكن بالضرورة مطابقاً للحاضر، ومن ثم لا ينفي هذا المشهد إمكانية توافر فرص النجاح في تحقيق الامن الغذائي، كذلك افتراض (**احتمال**) أن يؤدي بقاء الوضع (**كما هو**) إلى الفشل في تحقيق الأمن الغذائي، كما أن فرص تحقيق هذا المشهد مرتبطة بإستمرار مجموعة من الشروط كما هي، دونما تغيير، سلبياً كان أو إيجابياً، ومن بين هذه الشروط (**المظاهر**) ما يأتي:

المطلب الثاني: شروط المشهد

اولاً: ارتفاع اعداد السكان

شهدت الدول العربية في العقود الأخيرة زيادة سكانية، وتحول ديمغرافي وتوسع عمراني، فما بين عام ١٩٦٠ وعام ٢٠٢٠ أزداد عدد سكان الدول العربية خمس مرات تقريباً، وفي نفس المدة زاد عدد سكان العالم بنسبة تقل عن ثلاث مرات[١]، وبلغ متوسط نسبة النمو السكاني الكلي للمنطقة العربية للسنوات (٢٠١٥_٢٠٢٠) نسبة (٢.٥%) مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ (١.٢%) تعد هذه الزيادة من المبررات التي تُصاغ لمشكلة الأمن الغذائي، إذ أن هناك إرتفاع ملحوظ بأعداد

السكان قد فاق متوسط معدلات الانتاج الزراعي، الأمر الذي سبب اختلال في مستوى العرض والطلب على الغذاء، فضلاً عن أن هذا التغيير في حجم السكان قد رافقه تغيير جوهري في توزيع هؤلاء السكان بين المدينة والريف، وأدت الهجرة من الريف الى المدينة الى زيادة سكان المدن، وحرمان القطاع الزراعي من جزء كبير من الايدي العاملة الزراعية[٢]، أضف الى ذلك ان تزايد اعداد السكان، وما يتطلبه من توافر مجالات طبيعية للسكن والخدمات الأخرى، يُنمي محدودية الموارد الطبيعية، وهو ما يزيد من تفاقم العجز عن توافر الغذاء، ولم تنتهج غالبية حكومات الدول العربية سياسات واستراتيجيات لتأمين الغذاء، وسد إحتياجات هذا الارتفاع في أعداد السكان وسد حاجاتهم الغذائية،[٣] الامر الذي يرجح كفة بقاء الوضع العام للأمن الغذائي في الدول العربية كما هو عليه، دون تحسُن او تراجع.

ثانياً: ضعف الإنتاج وارتفاع الاستهلاك:

إن ارتفاع أعداد السكان مقرون بإرتفاع كمية الغذاء المطلوبة، إذ أن توسع الفجوة الغذائية، نتيجة قصور الإنتاج عن مواكبة الاستهلاك، يؤدي الى عجز كبير في الميزان التجاري، فضلاً عن انخفاض مساحات الاراضي الصالحة للزراعة واليد العاملة المدربة[٤]، وتعاني الدول العربية من ضعف الانتاج المحلي، بسبب ضعف السياسات الزراعية، وتراجع المستوى التقني والتكنولوجي للعمالة الزراعية وضعف القطاع الخاص، إذ ان انتاج الحبوب على سبيل المثال لا يتناسب مع حجم الاستهلاك، ما افضى الى اتساع الفجوة بين الانتاج والاستهلاك (بإستثناء الجذور والدرنات)، ويظهر النمط نفسه في محاصيل اخرى[٥]، مثل (البقوليات والسكر والزيوت النباتية) كذلك في (اللحوم والحليب) بدرجة أقل، فضلاً عن ضعف التمويل الزراعي، الذي اضطر الدول العربية الى الاعتماد على الصادرات الأجنبية[٦]، وهذا ما سوف يُبقي وضع مؤشرات الامن الغذائي ومستوياته التنموية في الحالة الراهنة كما هي من دون أن يطرأ عليها تطورات في المستقبل.

ثالثاً: الانكشاف الغذائي (الاعتماد على الخارج)

إن الاعتماد المفرط للدول العربية على الواردات الغذائية من الخارج، جعلها عرضة لمخاطر تقلبات الأسعار في الاسواق العالمية، وجعلها تحت رحمة الدول والشركات الغذائية المتعددة الجنسيات، المصنعة للبذر والمبيدات، وتسيطر على التكنولوجيا الجينية للحبوب والمحاصيل والخضر والاسمدة واحتكارها*، لاسيما وأن الدول العربية تستورد أكثر من نصف الاغذية التي تستهلكها، وتعد من أكبر مستوردي الحبوب في العالم[٧]، ولا تزال الحبوب من أهم السلع الغذائية التي تعتمد المنطقة العربية على استيرادها، إذ استوردت (٦٥%) من استهلاكها من الحبوب

خلال المدة (٢٠٢٠_٢٠٢٤) بالمقارنة مع (٥٠%) قبل السنوات العشر الماضية، كذلك تعتمد على الخارج في استيراد البذور الزيتية، إذ استوردت (٨٠%) من المجموع الكلي للاستهلاك خلال المدة (٢٠٢٠_٢٠٢٤)[٨]، وفيما يتعلق باللحوم والحليب، لا يزال عدد قليل من البلدان المنتجة تقليدياً للمواشي تحافظ على مستوى عالي من الاكتفاء الذاتي التي تصل الى (٩٣%) مثل موريتانيا والمغرب وتونس، أما أدنى نسبة إكتفاء ذاتي باللحوم والحليب فهي بلدان مجلس التعاون الخليجي، إذ لا تعطي سوى (٢٨%) من استهلاكها للحوم والالبان من الانتاج المحلي وتستورد (٧٢%) من احتياجاتها من الخارج، أما السكر فقد بلغت نسبة الاستيراد (٧٢%) من مجموع الاستهلاك في الدول العربية، فهناك اختلال كبير في كفة الميزان التجاري للمنتوجات الحيوانية والبذور والحبوب والسكر لصالح الاستيراد من الخارج[٩]، إذ أن بقاء الانكشاف الغذائي العربي، والاعتماد على الخارج في توافر السلع الغذائية الأساس، ما زال وسيبقى مرتبطاً بعلاقة طردية مقرونة بعدم تحرك الحكومات العربية لدرم هذه الفجوة الغذائية، وتحييد مخاطرها، إذ ستستمر في ضل هذا المشهد، فرص تحقيق الاكتفاء الذاتي المنخفضة كما هي عليه، وسيكون من الصعوبة بمكان في ظل استمرار_بقاء المظاهر والشروط المحيطة بهذا المشهد، التحرر من نير التبعية الغذائية.

خامساً: ضعف الاهتمام بالبحث العلمي الزراعي

يؤدي البحث العلمي دوراً فعالاً في دعم الخطط التنموية، باختلاف أبعادها، غير أن واقع البحث العلمي الزراعي في الدول العربية ما زال يعاني من التراجع، وضعف التمويل، إذ لا يتجاوز ما ينفق على البحث العلمي الزراعي (٠.٢%)من الناتج القومي الإجمالي، فضلاً عن أن مساهمة الباحثين العرب في البحوث الزراعية المتعلقة بتطوير أنظمة الري والحصاد وتحسين البذور، لا تتجاوز (٠.٣%) من حجم البحث الزراعي العالمي، بينما نجد نصيب الولايات المتحدة على سبيل المثال يصل لـ(٣٠%) من مجموع النتاجات العلمية الزراعية، لا سيما في مراكز البحوث التابعة للشركات متعددة الجنسيات، بالوقت الذي كان اجمالي الانفاق على البحث والتطوير في المجال الزراعي كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي الزراعي في مصر والجزائر والأردن والمغرب واليمن بنسبة (١%)[١٠]، الامر الذي يؤثر سلباً على مردودية القطاعات الزراعية، ويساهم في تدني الإنتاجية، الامر الذي ينتج عنه تراجع كبير في مستويات الامن الغذائي العربي، إذ يستلزم توافر سلاسل مستدامة من الغذاء الأمن، زيادة دعم الحكومات العربية للبحث والتطوير العلمي في القطاعات الزراعية، والا ستستمر مستويات الامن الغذائي، على ما هي عليه دون تحسن يذكر.

٥.النزاعات الداخلية

شهدت العديد من الدول العربية تصاعد النزاعات الداخلية، وعدم الاستقرار السياسي، ما إنعكس على إمكانية الحصول على الغذاء[١١]، إذ تعطلت حركة التجارة والنقل، وَخلف العنف السياسي، أعداد كبيرة من النازحين داخلياً، تضاءلت أمامهم الامكانات الاقتصادية والمادية في الحصول على الغذاء، لاسيما بعد أحداث الربيع العربي، سواء في اليمن أو تونس والجزائر، وموريتانيا وليبيا ومصر، ناهيك عن العراق والحرب على الارهاب عام ٢٠١٤، وما اعقبها من نزاعات داخليه في السودان، وسقوط النظام السياسي السوري في ٨ ديسمبر عام ٢٠٢٤، على يد قوات المعارضة، فضلاً عن العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان، بعد احداث ٧ اكتوبر عام ٢٠٢٣، اضف الى ذلك ما خلفته الحرب الروسية الأوكرانية من تهديد للأمن الغذائي العالمي والعربي، بتعطيلها سلاسل التوريد والامداد، كونها من بين أكبر مصدري الحبوب والقمح والذرة والبذور والاسمدة في العالم[١٢]، إذ حُرم النازحين من أهم مصادر أمدادات الاغذية، وفي كثير من الاحيان كان الخيار الوحيد لتوزيع المعونات الغذائية، عبر اسقاطها من الطائرات في الجو، الأمر الذي جعل واقع الامن الغذائي العربي غير مستقر بسبب ما خلفته تلك النزاعات الداخلية، وما تمخض عنها من تجريف للأراضي الزراعية، ونشر للقنابل العنقودية والالغام، وقتل المواشي، وتدمير المعدات واعاقة الوصول الى الاسواق الدولية والمحلية.[١٣]

أن المدى الزمني لبقاء هذا المشهد، ربما يستمر في ظل توافر مظاهره (شروطه) على المدى القريب (٣_٥) سنوات، وقد يتداخل مع المشهد الثاني في إنحداره إلى مشهد الفشل على المدى القريب ايضاً.

المبحث الثاني

المشهد الثاني: الفشل_التراجع في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية

تعاني الدول العربية من فجوة غذائية خطيرة، منذ مطلع الالفية الجديدة، وقبلها ايضاً، إلا أن هذه الفجوة وصلت ذروتها في الوقت الحاضر، إذ أضحى الاعتماد على استيراد السلع الغذائية، يشكل أعباءً مالية كبيرة على الموازنات العامة للدول العربية، ويستنزف جزءً ليس بقليل من تلك الموازنات، لأغراض استيراد الغذاء، من الدول والشركات العالمية، أن تدهور واقع الامن الغذائي في الدول العربية، أدى الى تدهور معدلات الاكتفاء الذاتي ايضاً، الأمر الذي يشكل خطراً على المستقبل الغذائي للدول العربية، بعد أن كشفت جائحة كورونا عام ٢٠١٩ وحرب السابع من اكتوبر، وحرب الـ(١٢) بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والكيان المحتل تخبط الحكومات العربية، وضعف سياساتها الزراعية والاقتصادية، وسرعة تأثرها بالأزمات الدولية والاقليمية، في

تامين احتياجات الافراد الغذائية، وعليه سنتناول هنا مشهد فشل الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي على النحو الأتي:

المطلب الأول: وصف المشهد

يفترض هذا المشهد تعرض مؤشرات الأمن الغذائي في الدول العربية إلى الفشل والتراجع، وهو مشهد **(سلبي)** يتمثل بحدوث تأزم في المعروض من سلاسل الغذاء العالمية والمحلية، ينتج عنه تأزم سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني، والذي يفترض بطبيعة الحال بقاء سياسات الأمن الغذائي في الدول العربية **(كما هي)** دون تقدم او تحول في طبية تلك السياسات، فضلاً عن تعرضها الى الانحدار نحو الفشل، في تحقيق الأمن الغذائي المستدام، بسبب اخفاقها في معالجة مشكلات التغيرات المناخية، والجفاف والتصحر، والزراعة الذكية، والري والإنتاج، وتطوير البنى التحتية، والتقدم التكنولوجي الزراعي، وتخلف البحث والتطوير الزراعي، واستمرار الهجرة من الريف الى المدن، وضآلة الاستثمار المحلي والاجنبي الموجة للتنمية الزراعية، وانحسار التشاركية مع القطاع الخاص، وضعف منظمات المجتمع المدني، فيما يتعلق بتوافر طرائق مستدامة ورشيدة، وعدم ملائمة سياساتها واستراتيجياتها الوطنية للتحديات المطروحة، إذ تواجه الدول العربية خطر إنعدام أمنها الغذائي في هذا المشهد، بسبب ضعف السياسات الحكومية من جهة، وعدم تحديث المنظومة القانونية ونقص التمويل، وغياب الكفاءات العلمية التي تضطلع بمهمة تنمية القطاعات الزراعية والحيوانية من جهة اخرى، من أجل الارتقاء بواقع الامن الغذائي، وترك الدول العربية، لأمنها الغذائي مقروناً بالدول والشركات الأجنبية، من خلال الاستيراد غير المنضبط والمدروس، للمواد الغذائية الاستراتيجية، كل هذا ينذر بتراجع وفشل الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي، وينطوي هذا المشهد على مجموعة من الفرضيات (المظاهر) هي:

المطلب الثاني: شروط المشهد

اولاً: فشل السياسات الزراعية (وطنياً_اقليمياً)

أن فشل السياسات الزراعية، واستمرار عدد كبير من الدول العربية بدون استراتيجيات زراعية مؤطرة ببرامج زمنية محددة على المستوى الوطني والإقليمي (بينياً)[١٤]، في ضل ضعف استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، والمميزات النسبية التي تتمتع بها بعض الدول العربية، فضلاً عن توظيف الفوائض المالية، لاسيما في الدول النفطية، لزيادة الانتاج في السلع الغذائية الاستراتيجية، يمثل المدخل الأساس لتراجع القطاعات الزراعية، وفشلها في تحقيق وضع أفضل للأمن الغذائي، إذ أن انخفاض التنسيق والتخطيط الزراعي بين الدول العربية، لمواجهه

المشكلات الزراعة، وتوفير الغذاء الأمن والمستدام، ومعالجة مشكله المياه بين دول المنبع، ودول المصب، أضافة الى انخفاض الاستثمارات والمشاريع الزراعية المشتركة بين الدول العربية، كل هذا ينذر بخطر الانحدار نحوا الفشل في تحقيق الامن الغذائي والاخفاق في توافر السلع الغذائية اللازمة للمواطنين(١٥).

ثانياً: تفاقم مشكلات المياه والتصحر والتغير المناخي

إذا ما أستمرت مشكلات انخفاض الحصص المائية، وتراجع الكميات الكافية للزراعة والري، في ظل ضعف السياسات الحكومية للسيطرة على الهدر المائي، مع ارتفاع مع معدلات التصحر في الدول العربية في ظل تركز الاملاح في سطح التربة، سيؤدي ذلك الى انخفاض مردود وحدة المساحة المزروعة، وتقليص عائدها الغذائي، وانخفاض نسبه التكثيف الزراعي، إذ تتركز المناطق التي ترتفع فيها نسبة الملوحة في العراق في الجزء الغربي والجنوبي الغربي، اما السعودية والبحرين وجيبوتي والكويت، تصل نسبه الاراضي الصحراوية فيها الى (٧١%)، أما مصر فقد بلغت نسبه الاراضي المملحة فيها (٣٢%) من اراضي الدلتا، في حين بلغت نسبه التصحر في الاردن والجزائر وعمان وليبيا من (٧٦ الى ٧٨%) أما تونس وموريتانيا واليمن فقد بلغت نسبه التصحر فيها من (٥٠ الى ٧٠)%، في حين بلغت نسبه التصحر ما يقارب (٥٠%) في السودان وسوريا والصومال وفلسطين، هذا وقد زادت الآثار السلبية لهذه الظاهرة في العقدين الأخيرين، بسبب توسع النسيج الحضري على حساب الاراضي الزراعية، مما جعل الاراضي الزراعية تنخفض الى نحو (٥%) من المساحة الكلية للدول العربية، ومن الممكن ان تصل الى (٣.٥%) في المستقبل القريب، في ظل ضعف السياسات المائية والزراعية، الامر الذي سيؤدي الى انخفاض الانتاجية الغذائية في ظل محدودية الاراضي الزراعية، وعدم توافر المياه الصالحة للري والزراعة ما يفضي الى الفشل في تحقيق الأمن الغذائي(١٦).

ثالثاً: استمرار الهجرة من الريف إلى المدينة (نقص العمالة)

إن استمرار هجرة الفلاحين من الريف الى المدينة، له مردودات خطيرة على الامن الغذائي العربي، لما يخلفه من نقص في العمالة الزراعية وتدني انتاجيتها، ويترتب على ذلك انحسار في اعداد قوى العامل الماهرة، وبالتالي ارتفاع أجور العمالة المتبقية في مواسم ذروة الزراعة، وزيادة تكاليف الإنتاج الزراعي، إذ يهاجر الفلاحين بسبب رغبتهم في تحسين ظروف المعيشة، ورفع مستوى الدخل، حيث تتوافر فرص العمل المجزية، إضافة الى تفاوت الخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن اختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية، وبالرغم من اختلاف اجمالي القوى العاملة الكلية بين الدول العربية، الا انها تضل منخفضة من اجمالي قوة

العمل في غالبيتها تقريباً، إذ تصل الى (٣٠%) في الصومال والسودان واليمن ومصر والمغرب، وما بين (١٠ الى ١٩%) في الجزائر وتونس وسوريا والعراق والكويت وسلطنه عمان، وتتراجع هذه النسبة لأقل من (١٠%) في باقي الدول العربية، فلا تتجاوز نسبة سكان الريف الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب (٥٠%)، ونحو (٣٠%) في مجال الصرف الصحي، وحوالي (٦٠%) في مجال الرعاية الصحية الجيدة[١٧]، الامر الذي يؤدي الى تراجع اعداد العمالة الزراعية، وانخفاض الأيدي العاملة الماهرة في المستقبل، مما يفضي الى تدني المساحة المزروعة، وانخفاض انتاجيتها الغذائية، الامر الذي يترك اثاره السلبية الخطيرة على واقع الامن الغذائي[١٨]، واذا ما استمرت حكومات الدول العربية، بانتهاج ذات السياسات والبرامج والخطط الحكومية غير الرشيدة والمستدامة، في تعاطيها مع مشكلات الامن الغذائي المتزايدة وبالغة الخطورة، سوف يكون قطاع الزراعة متدهوراً بشكل أكبر.

رابعاً: تراجع البحث والتطوير والتكنولوجيا الزراعية

أن استمرارية التخلف التقني والتكنولوجي في المعدات والآلات الزراعة، وطرائق الري الحديثة في الدول العربية، واعتمادها على الدول والشركات الاجنبية متعددة الجنسيات، المحتكرة للتكنولوجيا الزراعية*، يقوض فرص تحقيق الامن الغذائي، وتوافر سلاسل أمنة من الغذاء المستدام في الدول العربية، إذ ان ضعف التقدم التقني، وتراجع مراكز البحث والتطوير الزراعية، وانحسار التنسيق بين مؤسسات الارشاد الزراعي ومراكز الفكر وضعف الاستثمار في البحوث الزراعية، وتدني إنتاجية النشاط البحثي، يحد من قدرات الدول العربية في استخدام التقنيات الزراعية الحديثة، لزيادة الانتاج ولمواجهه الفجوة الغذائية المتزايدة[١٩]، إذ يبلغ معدل استعمال المكننة الزراعية والآلات الحديثة، والمعدات المتقدمة، لعام ٢٠٢٤ (الوحدة: جرار/١٠٠٠ هكتار) أي ١١ مقابل ٢٠ في المتوسط العالمي (أي بمقدار النصف)، وان هذا التراجع في مواكبة التطورات العالمية في التكنولوجيا الزراعية، سيؤدي في حال استمراره الى الفشل في تنمية القطاعات الزراعية، وبقائها رهينة لنفوذ الدول والشركات، في توافر المعرفة والخبرة والمعدات والآلات اللازمة، لتنمية القطاعات الزراعية، الامر الذي سيجعل الامن الغذائي العربي في حالة من التبعية المستمرة[٢٠]، ويؤدي بطبيعة الحال الى زيادة الفجوة الغذائية، وعدم تحقيق الاكتفاء الذاتي.

خامساً: ضآلة الاستثمار الموجة للتنمية الزراعية

أن الزراعة الحديثة المستدامة تتطلب استثمارات مالية ومعرفة مكثفة وعمالة مدربة، لتحقيق انتاجات غذائية عالية، الامر الذي لا نلاحظه في القطاعات الزراعية في الدول العربية، إذ أن

تضاؤل مؤشرات الاستثمار الزراعي، يؤول إلى تضاءل الامن الغذائي، إذ لم تتجاوز نسب الاستثمار في الدول العربية بأحسن الاحوال (٩%) من مجموع الاستثمارات، ويرجع ذلك الى سوء تخطيط مؤسسات السياسات الزراعية، والاقراض الزراعي والنقص في اعتمادات المصارف المختصة بالأغراض الزراعية، وارتفاع فوائد المصارف التجارية، وغياب الخطط التنموية الشاملة للسياسات الاقراضية المؤسسية، وتفشي الفساد الإداري والبيروقراطية السلبية في جزء ليس بقليل من المؤسسات الزراعية[٢١]، فضلاً عن عدم موضوعية معايير توزيع القروض على المزارعين من جهة، وعدم وفاء المزارعين بتسديد القروض الممنوحة لهم من جهة اخرى، الامر الذي يخلق بيئة غير جاذبة للاستثمار الزراعي، الداخلي والخارجي، وهو ما ينعكس بدرجة كبيرة، على تراجع الملكيات الزراعية لاسيما الكبيرة منها، التي تشكل حجر الأساس في توفير الكميات الغذائية المطلوبة، الامر الذي سيسهم في تأزيم الامن الغذائي في الدول العربية بشكل أكبر.[٢٢]

سادساً: انحسار التشاركية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص

أن تراجع الامن الغذائي في الدول العربية، وانحسار كميات السلع والمنتجات الزراعية في ظل هذا المشهد، مرهون في استمرارية التراجع التدريجي لطبيعة العلاقة التعاونية ما بين الحكومات العربية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، العاملة بالقطاعات الزراعية، في ظل ضعف الاستثمار من قبل حكومات الدول العربية في منظمات المجتمع المدني الزراعية، وتعزيز الشراكة، ودعم القطاع الخاص الزراعي[٢٣]، الذي يمكن له أن يعمل بكفاءة، ويواجه العديد من التحديات التي تتعرض لها الحكومات العربية، في ظل الازمات الغذائية، إلا أنه وفقاً للرؤى المستقبلية، فأن استمرارية التباعد واتساع الهوة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص الزراعي سيترك أثاراً سلبية، على واقع التنمية الزراعية، في ظل محدودية الدور التي تمارسه منظمات المجتمع المدني في مجالات التوعية والتثقيف وبرامج التنمية والتطوير والمراقبة، وهو ما سينعكس على واقع الامن الغذائي بشكل سلبي، ويحد من عملية التنمية الزراعية، واستدامه الغذاء في الدول العربية.[٢٤]

وفيما يتعلق بالمدى الزمني لهذا المشهد، فأن مظاهره تتجلى في الأمد المتوسط (٥_١٠) سنوات.

المبحث الثالث

المشهد الثالث: النجاح_التقدم في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية

على الدوام كان نجاح_تقدم مستويات استدامة الامن الغذائي في الدول العربية، مرهوناً، بمدى التزام الحكومات العربية، في وضع السياسات العامة الإصلاحية، والخطط الزراعية التنموية، من

اجل النهوض بواقع الامن الغذائي، بعدما التزمت تلك الحكومات بأهداف التنمية المستدامة، لاسيما الهدف الثاني من اهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القضاء على الجوع) الرامي الى تحقيق الامن الغذائي، وتحسين التغذية، وتعزيز الزراعة الذكية، وبما أن الدول العربية تمتلك المقومات الأساس التي تمدها بممكنات القوة لتحسين انتاجها الزراعي وبنيتها الاقتصادية، فمن الممكن تغيير واقع الامن الغذائي في الدول العربية بطرائق مستدامة، وبالوقت الذي أخفقت فيه بعض الحكومات العربية في وضع سياسات زراعية واقتصادية وتنموية إصلاحية لمعالجة المشكلات الغذائية، إلا أن البعض الاخر من حكومات الدول العربية، تقوم بالعمل على تطوير القطاعات الزراعية والصناعية، وتقليل الاعتماد على النفط بالتدريج، من أجل تحقيق مستويات أفضل من التنمية الاقتصادية، في سبيل تحقيق مؤشرات أكثر استدامة في الأمن الغذائي.

المطلب الأول: وصف المشهد

يفترض هذا المشهد نجاح الدول العربية في تحقيق الأمن الغذائي، وهو مشهد تفاؤلي، غير أن هذا المشهد هو الأشد صعوبة في التحقيق، لأنه يقوم على إستحداث أو توافر متغيرات جديدة في بنية الدول والمجتمعات العربية لصالح الأمن الغذائي، أي أنه يفترض القطيعة مع حالة **(الوضع القائم)**، الأمر الذي يتطلب حلول جذرية وإصلاحات وتعديلات وبرامج وسياسات واستراتيجيات عامة، في القطاعات كافة، إذ يبقى مدى نجاح وتحقيق الامن الغذائي في الدول العربية وفقاً لهذا المشهد، مترابط الى حد كبير بمدى التزام الحكومات بوضع سياسات عامة إصلاحية مستدامة، وخطط تنموية من أجل النهوض بالقطاعات الزراعية والحيوانية لتحقيق الامن الغذائي، وبما ان الدول العربية تمتلك المقومات الأساس التي تساعدها على تحسين وانتاجها الزراعي والغذائي، أضحى من الممكن تغيير واقع الامن الغذائي في الدول العربية تبعاً لهذا المشهد، وربما أخفقت بعض الدول في وضع سياسات اصلاحية وتنموية للأوضاع الاقتصادية والقطاعات الزراعية، بسبب الفساد والنزاعات الداخلية، وضعف التمويل، إلا أن بعض الدول العربية الأخرى، ما زالت تقوم بالعمل على إعادة تطوير القطاعات الزراعية وتحسين السياسات التنموية، وتنويع مصادر الدخل، ووضع خطط واستراتيجيات مستقبلية للنهوض بالواقع الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على القطاعات الريعية، ودعم الفلاحين لتنويع الانتاج المحلي، وتحقيق الاكتفاء الذاتي، للتحرر من سيطرة الدول والشركات الغذائية، لتوفير الغذاء لجميع الأفراد في الدول العربية، ويتضمن هذا المشهد عدداً من الشروط **(المظاهر)** هي:

المطلب الثاني: شروط المشهد

اولاً: تخفيض الفاقد والمهدور من الغذاء

إذ بدأت الدول العربية اعتماد سياسات رشيدة لخفض الفاقد والمهدور*، من الغذاء (يشير تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام ٢٠٢٣ الى أن الفاقد والمهدور من الغذاء في الشرق الأدنى وشمال افريقيا يقدر بـ(٧٠) مليار دولار امريكي سنوياً أي ما يصل الى ٢٥٠ كم للفرد الواحد)[٢٥]، من خلال اجراءات حكومية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، وإنتهاج خطط وبرامج توعوية مشتركة، ستتمكن من تحقيق نتائج جيدة، ففي العراق على سبيل المثال أدخلت الحكومة أصنافاً جديدة من الحبوب القادرة على التكيف، ودعمت اعتماد الممارسات المتطورة في الحصاد، لتحل محل النظام اليدوي التقليدي، في حين تبذل جهود في عمان والسعودية وقطر والامارات والبحرين لخفض الفاقد والمهدور، في سلسلة إمداد الغذاء والأسماك، بتدريب اصحاب الاحواض على تحسين مناولة المنتجات والاستثمار في تطوير سلسلة التبريد والتخزين والنقل، أما دول المغرب العربي فقد اعتمدت نظام جديد لتحميل الحبوب وتخزينها باستخدام أكياس صومعية الشكل، تتيح تخزين الحبوب في نظام عازل للهواء واشعة الشمس، يسهل فيه التحكم بدرجات الحرارة، ومستويات ثاني اكسيد الكربون والرطوبة، أما مصر قد اطلقت مبادرات لإنشاء بنك للطعام للاستفادة من بقايا الطعام في الفنادق والمطاعم، وفرزها واعادة توزيعها على الفقراء، وعقد بنك الطعام شراكة مع رابطة الفنادق المصرية لتغطية حوالي (٥٠٠) من الفنادق والمطاعم والمقاهي وهو ما يقدم (١٧ مليون) وجبة شهرياً، فإذا ما استمرت الدول العربية في تعزيز سياسات تخفيض الفاقد والمهدور من الغذاء، وترشيد استعمال الاغذية، ورفع الوعي لدى المستهلكين وتطوير البنى التحتية، مثل المخازن والصوامع ووسائل النقل المبردة وتحسين العمليات الزراعية ما بعد الحصاد، والارتقاء بكفاءة التصنيع الغذائي[٢٦]، سيفضي ذلك الى توفير كميات كبيرة من الغذاء للفئات الفقيرة، ويقلل من الاعباء الملقاة على عاتق الدول العربية في توفير سلاسل الغذاء الأمن والمستدام للأفراد.

ثانياً: تعزيز الإنتاج المحلي وتحسين جودة المنتجات الزراعية

أن الدول العربية ستشتمل على كميات كبيرة من امدادات الغذاء، عند تعزيز الانتاج المحلي، وتوسيع نطاق الاراضي الصالحة للزراعة، عبر تعزيز البحث والتطوير والدراسات في صناعة البذور والاسمدة والمبيدات الزراعية، وزيادة الاستثمار في الانتاجية والتكثيف الزراعي، واتباع اساليب جديدة في الري، إذ أن هذا التوسع في الإنتاج المحلي يؤدي الى زيادة الانتاج السنوي للسلع الغذائية الاستراتيجية، مثل الحنطة والشعير والقمح والذرة والسكر والبقوليات، فضلاً عن

الثروة الحيوانية، ناهيك عن أن استعمال الدول العربية للميزات النسبية في بيئتها الجغرافية لزراعة بعض المحاصيل مثل الذرة الرفيعة والدخن والذرة الصفراء والقمح، وقصب السكر والعلف في السودان، ذات المساحات الواسعة السهلية والمنبسطة، والتمور والحمضيات والخضروات في الدول ذات درجات الحرارة المرتفعة، مثل العراق والسعودية والاردن وسوريا، وكذلك زراعة الاشجار المنتجة للزيوت، كالزيتون واللوز والارغان، والارز في بلدان المغرب العربي، والقطن والفول في مصر، فاذا ما استعملت الدول العربية ميزاتها النسبية في زراعة بعض المحاصيل، في ضل التكامل الاقتصادي ورفع القيود التجارية بينها، سيفضي ذلك بدرجة كبير الى زيادة الانتاج الزراعي، وينعكس على تحقيق سلاسل مستدامة من الغذاء الصحي، وتقلقل الاعتماد على الاستيراد من الخارج[٢٧].

ثالثاً: تغيير الثقافة الغذائية العربية

يستهلك الفرد في الدول العربية حوالي (٣٠٠٠) سعرة حرارية في اليوم، وهو معدل أعلى بكثير في بالنسبة للبلدان النامية التي يبلغ استهلاك الفرد فيها (٢٧٩٦) الف سعرة حرارية في اليوم، بينما يبلغ المتوسط العالمي (٢٩٠٣) الف سعرة حرارية في اليوم، فضلاً عن ان الزيادة في كمية الغذاء، لم يرافقها تنوع في الأغذية، إذ يتكون النظام الغذائي في الدول العربية الى حد كبير من الرز والحبوب والسكر والزيوت واللحوم وتشكل الحبوب المدعومة ما يصل الى (٦٠%) من مجموع المتناول من السعرات الحرارية، فضلاً عن الافراط في نسبة السكر والدهون، وفي بعض الدول العربية مثل السعودية والكويت ومصر والجزائر نلحظ مؤشرات مرتفعة للسمنة، هي من بين أعلى مؤشرات العالم، فاذا ما غيرت الدول العربية من ثقافتها الغذائية، وقللت من تناول الأطعمة المشبعة والوجبات السريعة، والافراط في استهلاك اللحوم والحبوب والرز والسكريات والالبان والوجبات السريعة، واتجهت نحوه تغيير ثقافتها الغذائية، وتفضيل الخضروات والفواكه والبقوليات والخضر، سيفضي ذلك الى تقليل الكميات الكبيرة المستهلكة من الغذاء غير الصحي.[٢٨]

رابعاً: العمل على تعزيز التكامل الزراعي العربي

عمل الدول العربية على تعزيز التكتلات الاقتصادية، وابرام الاتفاقيات والمعاهدات التعاونية، لتوسيع حركة التجارة البينية، وتنمية القدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية، وتطوير علاقات التبادل التجاري الإقليمي والدولي (مع الدول والتكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية مثل الأسيان والاتحاد الاوربي)، وتحقيق الشراكة الاقتصادية الحقيقية، نحو إقامة سوق عربية مشتركة، ونقل البضائع والسلع الغذائية (لاسيما وان الدول العربية تمتلك مقومات تحقيق هذه

التكامل من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، ووحدة اللغة والدين والتاريخ) وإقامة التكتلات الاقتصادية الفاعلة، والاتفاقات الاستراتيجية لتحقيق التكامل، والتنسيق بين السياسات التنموية على المستوى الوطني، والمستوى الاقليمي في الميدان الزراعي والتنموي، ودعم المصارف الزراعية[٢٩]، عبر توثيق التعاون والتنسيق بين وزارات الزراعة في الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الزراعي الخاص، سيفضي ذلك الى خلق قوة اقتصادية إقليمية ذات إمكانيات كبيرة، قادرة على تجاوز الازمات الاقتصادية العالمية، وارتفاع أسعار السلع الزراعية في السوق الدولية[٣٠]، قوة إقليمية تملك القدرة على تحقيق الأمن الغذائي لأعضائها، إذ سيبعث التكامل الزراعي العربي، على تنسيق الاستراتيجيات_البرامج التنموية الزراعية، ودعم للتخصص الانتاجي بين هذه الدول (تختص كل دولة في انتاج المحاصيل التي تتمتع فيها بمميزات نسبية مثل القطن في مصر واللوز في تونس والزيتون في لبنان، والتمور في العراق، وتستورد تلك المحاصيل التي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية من الدول العربية الأخرى، فضلاً عن نقل الأيدي العاملة من الدول عالية الكثافة السكانية مثل الجزائر ومصر الى الدول قليلة الكثافة مثل دول الخليج العربي)، الأمر الذي سيكون له الاثر الايجابي في إعادة توزيع وتخصيص السلع الغذائية، بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية في الدول العربية، كما انه سيؤدي الى جعل المنتجات والسلع الغذائية العربية أكثر قدرة على التنافسية في الاسواق العالمية، ومواجهة السلع والبضائع الغذائية الأجنبية، من خلال التخصص الإنتاجي، وخفض التكاليف الخاصة بالزراعة والحصاد والنقل، والاستفادة من مزايا الانتاج المتسع، ما يصب في النهاية في المصلحة العامة المشتركة، في سبيل تعزيز الامن الغذائي العربي المستدام[٣١].

خامساً: تفعيل السياسات الزراعية المستدامة

إن أية سياسات عامة واستراتيجيات تنموية لتحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية، لابد أن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة والذكية غاية لها، إذ أن عمل الدول العربية على انتهاج سياسات عامة زراعية مستدامة، تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المستمر للابتكارات والاختراعات الزراعية التكنولوجية، في مجالات الري والحصاد ومكافحة الامراض والحرث، لتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية للمنتج الوطني، والتحول الى الزراعة الذكية، سيفضي بطبيعة الحال إلى إستقرار سلاسل الإمداد الغذائية، والتحرر من التبعية الغذائية الى الخارج، ويقلل من نسب الاستيراد، بتوفير الغذاء الأمن والتغذية المحسنة، وغذاء مستدام صحياً، وخال من التلوث، وخفض الفقر والجوع، وتحسين كفاءة استعمال الموارد الزراعية، وضمان استدامتها وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة دخل المزارعين والتغلب على التأثيرات السلبية للتغيرات

المناخية[٣٢]، وهذا ما يمكن التعبير عنه بتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، من أجل تحقيق مستويات مستدامة في الامن الغذائي.

سادساً: تنمية القدرات التكنولوجية ودعم الابتكار (تقليل الفجوة المعرفية)

أن تحسين الامن الغذائي ورفع الإنتاجية الزراعية بشقيها (الحيواني_النباتي) في الدول العربية يقتضي تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية، والاهتمام بالبحث والتطوير، وتعزيز الابتكار التقني، وردم الفجوة المعرفية، الذي سيفتح بطبيعة الحال أفاق واسعة لتطوير المعدات، والاساليب الزراعية المتبعة في انتاج المحاصيل، وتطوير كفاءة استغلال المساحات المزروعة[٣٣]، وتحسين استخدام التقاوي (بذور القطن والقمح والفول المحسنة)، واختيار التركيبات المحصولية، بالصور الأكثر ملائمة للتقلبات المناخية، والتوسع في المكننة الزراعية، وتبني طرائق الري الحديثة، وتنويع الأصول الوراثية، باستعمال التقنيات الحيوية، والهندسة الوراثية والتقنيات الكيميائية، سيؤدي الى الحصول على سلالات وبذور فائقة الإنتاجية، تحقق زيادة في النوعية وكمية الإنتاج الزراعي، وانتاج بذور ونباتات تتحمل الجفاف والملوحة وتقلبات الطقس، وبالتالي الاقتصاد في استعمال مياه الري، وانتاج محاصيل زراعية بقيم غذائية أعل، والاهم من ذلك هو كسر إحتكار شركات الغذاء العالمية متعددة الجنسيات، على التقنية والتكنولوجيا الزراعية، وكسر السيطرة والتبعية الغائية لهذه الشركات.[٣٤]

سابعاً: معالجة مشكلات التغير المناخي والمياه والتصحر

إن اعتماد الدول العربية على برامج واستراتيجيات مستقبلية وتنفيذ عدد من مشروعات التنمية في المناطق الجافة وشبه الجافة، للوصول الى استدامة التنمية الزراعية، ومعالجة ملفات المياه مع دول المنبع، مثل تركيا وايران في حالة العراق وسوريا وكذلك مع اثيوبيا في حالة مصر والسودان واطلاق مبادرات لاستصلاح الاراضي، وزيادة التكثيف الزراعي، وترشيد استخدام المياه، (تستهلك الزراعة في الدول العربية ٨٥% من المياه، لكن جزء صغير منها يستعمل بفاعلية للزراعة) إفاضة الى تفعيل إدارة الطلب على المياه، واستعمال أنظمة الري الحديثة، وحماية مصادر المياه من التلوث الكيميائي والجرثومي والاشعاعي[٣٥]، فضلاً عن تطبيق الدراسات العلمية، والمسح البيئي لتقدير الطاقة الحيوانية للأراضي، وتطوير محطات الارصاد الجوية، وترشيد الرعي، من خلال نشر الوعي البيئي، الذي سيفضي بدوره الى الحد التدريجي، ومن ثم معالجة مشكلة التصحر وشحة المياه[٣٦]، الامر الذي سيؤدي الى تحسين الواقع الزراعي ورفع الانتاجية الغذائية للأرض.

ثامناً: تهيئة القاعدة القانونية وتحديث التشريعات الزراعية

أن توسيع الاستثمارات الاجنبية في القطاعات الزراعية، ومواكبة التطورات القانونية العالمية في مجال الزراعة، تقتضي سن القوانين والتشريعات الخاصة بالإصلاح والاستثمار الزراعي، التي تلائم المرحلة الحالية، والتي تتناسب مع التنمية الزراعية المستدامة من جهة، وتضمن حقوق المستثمرين من جهة أخرى، إذ أن عمل الدول العربية على تهيئة التشريعات، والبنية القانونية اللازمة هي الحلقة الأهم في عملية الربط بين استراتيجيات التنمية والخطط التنفيذية لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، الامر الذي سيحافظ على الموارد الطبيعية والبيئية، وتوازن منظومتها، إذ أن ضمان حقوق المستثمرين المحليين والدوليين، وحماية الملكيات الخاصة، وتوافر الأرضية القانونية الداعمة للتنمية الزراعية، وحماية الملكية، والساندة للمشاريع الصغيرة سيؤول الى واقع أفضل واكثر استدامة في الأمن الغذائي في الدول العربية، من خلال زيادة الرقعة الزراعية، وتكثيف الانتاج الزراعي، الذي سيوفر بدوره سلاسل مستدامة من الغذاء الآمن[٣٧].

تاسعاً: العمل على تخفيض الهجرة من الريف إلى المدينة

إن عمل الحكومات العربية على ايقاف الهجرة الجائرة من الريف الى المدينة، بهجرة عكسية من الحضر الى الريف، عبر توافر الخدمات العامة، وتحسين الظروف المعيشية، ضرورة ملحة للنهوض بالقطاع الزراعي والحيواني، والارتقاء بواقع الامن الغذائي على حد سواء، إذ يمكن ايقاف الهجرة غير المنضبطة، من خلال تنفيذ برامج التنمية الريفية المستدامة التشاركية والتكاملية، والقادرة على تنمية الريف وتطويره، فضلاً عن توافر فرص العمل اللازمة، وتحسين البنى التحتية والمرافق العامة في الريف، من شبكات الري والزراعة الذكية، والقنوات المائية والصرف الصحي والطرق والطاقة الكهربائية، وتوفير منشآت التخزين الحديثة والمتطورة، والمنشآت اللازمة في ميادين مياه الشرب والري، ونشر ودعم الصناعات الريفية المحلية، والحرف التقليدية، ووضع وتنفيذ برامج تأهيل المرأة الريفية، وإشراك المجتمعات الريفية في مراحل تخطيط برامج التنمية الريفية كافة، هذا المظهر، سيفضي الى تنمية الريف، وجعله بيئة جاذبة للفلاحين، ويزيد من معدلات الهجرة العكسية من الحضر الى الريف، الأمر الذي سينعكس بشكل ايجابي على واقع الامن الغذائي، من خلال توافر الأيدي العاملة الماهرة القادرة، على رفع إنتاجية الاراضي الزراعية[٣٨].

عاشراً: العمل على تعزيز المخزون الاستراتيجي الغذائي

العمل على زيادة المخزونات الاستراتيجية من السلع الغذائية الأساس، كالحبوب والقمح والحنطة والشعير والبقوليات...الخ التي تُعد ضرورة كبير في حياة الافراد، وتوافر أوعية تخزينية تتلاءم والطرائق المتقدمة في الحفظ والتخزين، لتفادي مشكلات التخزين التقليدية، ولمعالجة فوائض الإنتاج[٣٩]، تحت اشراف مباشر من قبل الحكومات في الدول العربية، وتكون فائضة عن حاجة الاسواق الآنية، ستوفر إمدادات غذائية في اوقات الطوارئ والكوارث الطبيعية مثل جائحة كورونا، والحروب والارتفاع المفاجئ، وغير الطبيعي في الأسعار، وتغيير الطلب والعرض العالمي على تلك السلع في حالة عدم انتاجها، أن هذا المخزون الاستراتيجي سيمنح الدول العربية قوه المبادرة في الحفاظ على استقرار اسعار السلع الغذائية، والحيلولة دون انفلاتها وارتفاعها فوق مستوى معين، لحماية الافراد، والحرص على عدم انخفاضها دون مستوى معين لحماية المنتجين،[٤٠] الامر الذي سينعكس بشكل ايجابي على قدرة الدول العربية في توافر سلاسل أمنة من الغذاء الصحي والمستدام، ويمنحها هامش من الاستقلال والتحرر من التبعية الغذائية، والتأثر بمستويات أقل بالأزمات الغذائية العالمية، الامر الذي يؤدي الى حماية الافراد من مخاطر الاعتماد على الخارج، ناهيك عن حماية أمنها الغذائي من التعرض للصدمات الخارجية بسبب الحروب الاقليمية، ويحررها من سيطرة الدول والشركات التي تختلق الازمات الغذائية لزيادة ارباحها.

أحد عشر: تعزيز التشاركية مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص

أن الاستراتيجيات التنموية والسياسات الزراعية كافة، التي تتعلق بتنمية القطاع الزراعي والغذائي في الدول العربية، من غير الممكن أن يُكتب لها النجاح، من دون مشاركة المجتمع المدني، وافساح المجال أمام القطاع الخاص، عبر زيادة أدوارهم في برامج ومشروعات التنمية الزراعية، وفق مبدأ التشاركية في العملية التنموية، ورسم السياسات العامة، لتوافر مستلزمات الإنتاج، وتقديم الخدمات الساندة، للتسويق والتخطيط والمتابعة والتقييم والتقويم، وتعزيز الارشاد الزراعي، وتقليل تكاليف الإنتاج والخدمات، وتخفيف العبء عن ميزانيات الدول العربية[٤١]، فضلاً عن رفع قدرات المؤسسات الحكومية، من خلال مد جسور الثقة، والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، للإفادة من خبرتها الميدانية، في تطوير الجانب العملي في القطاعات الزراعية، إذ أن تعزيز التشاركية مع المجتمع المدني، وافساح المجال أمام القطاع الخاص، بتوفير القروض الميسرة قليلة الفائدة أمام الشركات والمستثمرين، سيترك أثاره الايجابية في عملية التنمية الزراعية، والثروة الحيوانية، من خلال تحقيق اكبر قدر من الإفادة من خبرات منظمات المجتمع

المدني العاملة بالقطاعات الزراعية، لتحقيق سلاسل مستدامة من السلع الغذائية، وتكثيف الانتاج الزراعي الذي يصب في مصلحة الامن الغذائي العربي.[٤٢]

أما المدى الزمني لهذا المشهد، فقد يستغرق على المدى البعيد (٢٥_٥٠) سنة.

الخاتمة

يؤشر مستقبل الامن الغذائي في الدول العربية تنامي عجز كبير يهدد أمنها الداخلي، إذ أن استمرار الشروك_المظاهر الحالية، يفضي بدرجة كبيرة الى تفاقم حالة إنعدام الامن الغذائي، في ظل استمرار التحديات التي تواجها القطاعات الزراعية والحيوانية، والازمات الغذائية المحلية والعالمية، فضلاً عن تنامي الهجرة من الريف الى المدينة، وارتفاع مؤشرات الجفاف والتصحر وتدهور الموارد الطبيعية، وانخفاض الاستثمار الزراعي، وتراجع التكنولوجيا والابتكار، والاستهلاك المفرط، إذ أن مشكلات الغذاء المستدام، أضحت مشكلة لا يمكن مواربتها، مشكلات تهدد الامن القومي للدول العربية، ومما يعظم من أثارها، أن الدول والشركات المصدرة للغذاء، هي ذاتها الدول والشركات الرأسمالية، التي ما انفكت بإستعمال الغذاء، كسلاح بوجه الدول العربية، وتفاقمت تبعات هذه المشكلة سلبياً، بسبب ارتفاع الواردات الغذائية، من الحبوب والبقوليات، والبذور المحسنة والأسمدة وكذلك التكنولوجيا والآلات الزراعية، ومن المتوقع ان تتوسع الفجوة في الميزان التجاري لصالح الواردات من السلع الغذائية الاستراتيجية بشكل أكبر في المستقبل، مما يعني ارتفاع الانفاق في الدول العربية على استيراد الغذاء من الخارج خلال السنوات القادمة.

لا غرو من القول إذن، أن واقع التبعية الغذائية، يؤشر حقيقة تراجع في مستويات الامن الغذائي في الدول العربية، ويبين بالوقت ذاته ضرورة التصدي لهذه التبعية وكسر قيودها، ببذل الجهود البينية، والسياسات الوطنية، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتحقيق التكامل الغذائي العربي، وبعكسه ستكون الدول العربية فاقدة لأبرز مقومات أمنها الغذائي، وبالتالي أصبح فهم حيثيات الامن الغذائي، فضلاً عن العوامل المؤثرة فيه، ضرورة ملحة، لانتهاج سياسات مستدامة، واستراتيجيات تنموية مستقبلية تضمن مستقبلها الغذائي، وترتكز على السياق الحديث الآمن للغذاء، في سبيل الحصول على أغذية كافية ومستدامة، لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان من أجل حياة صحية، لاسيما وان الدول العربية تمتلك الممكنات التي تؤهلها لتحقيق الاكتفاء الغذائي، من الموارد المالية والبشرية والطبيعية والاراضي الصالحة للزراعة، والموارد المائية والثروات الحيوانية، إذ أن الخروج من هذا المآزق الكبير، وتدارك السيادة_التبعية الغذائية العربية، للدول والشركات الغذائية متعددة الجنسيات، من الصعوبة بمكان تحقيقه، إلا في ظل توسيع

الاستثمارات الزراعية المستدامة، ودعم مراكز البحث والتطوير، وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص ودعم القطاع الريفي بالخدمات كافة، لإيقاف الهجرة من الريف الى المدينة، وزيادة الاستثمار في البنوك الزراعية، فضلاً عن تهيئة القاعدة القانونية والتشريعات الجاذبة للاستثمار والتنمية، من أجل تعزيز المخزون الاستراتيجي الغذائي لحماية الدول العربية من انقطاع سلاسل الغذاء، او ارتفاع أسعارها في أوقات الازمات والكوارث العالمية، بما يضمن تحقيقها معدلات أمنة ومستدامة من الأمن الغذائي لمواطنيها، والتي ما زالت تعاني منها في ظل تبيعتها الغذائية المتعاظمة للخارج.

الاستنتاجات

توصلت الدراسة بعد البحث في شروط ومظاهر واقع وحيثيات ومألات، ومستقبل الأمن الغذائي في الدول العربية، الى مجموعة من الاستنتاجات، يمكن يجازها على النحو الأتي:

١. الدول العربية ما زالت تعاني من مشكلات، ضعف السياسات الزراعية، وعدم ملائمة التشريعات القانونية الجاذبة للاستثمار، والحامية للملكيات الخاصة، وضعف مراكز البحث والتطوير، وتخلف التقنيات الزراعية وعدم كفاية البنى التحتية، ناهيك عن ضعف التكامل الزراعي العربي البيني.

٢. تخضع الدول العربية لقيود جغرافية ومناخية، فهي أسير للجغرافية، بالرغم من توافر الامكانات المادية والبشرية والطبيعية، الا أن مساحات كبيرة من دول الخليج العربي، واجزاء من دول المشرق العربي، هي أرض صحراوية او شبه صحراوية، غير صالحة، وغير مؤهلة، في الوقت الحالي للزراعة.

٣. أن السياسات العامة الزراعية لتحقيق الامن الغذائي رغم ما حققته من تقدم، ما زالت دون مستوى الطموح، وما تزال متواضعة، إذ تستورد الدول العربية كميات غذاء كبيرة من الدول والشركات الاجنبية تصل الى ما يزيد عن نصف استهلاكها، ما يجعلها منكشفة غذائياً، وبحاجة الى المزيد من الجهود لتحقيق السيادة الغذائية.

٤. تعاني الدول العربية اتساع في الفجوة بين حجم الصادرات والواردات الغذائية، إذ تستورد ما يزيد عن نص استهلاكها من المواد الغذائي، وتعتمد بدرجة كبيرة على الاستيراد في توفير السلع الغذائية الاستراتيجية.

٥. من خلال السيناريوهات التي تم طرحها يتضح أن التنبؤ بزيادة الطلب على المواد الغذائية سيستمر بشكل كبير في الدول العربية، في المستقبل القريب، وان الانتاج الحالي لن يتمكن من

التكيف مع حجم الزيادة السكانية ما يعني أن الدول العربية ستكون منكشفة غذائياً ومعرضة بشكل متزايد لصدمات التقلب في أسعار الغذاء.

٦. النزاعات الداخلية والخارجية، وضعف الاستقرار، أدى الى استنزاف الموارد الطبيعية والبشرية، وترك أثاره السلبية في مستويات الامن الغذائي، لما كانت العلاقة بين الامن الغذائي والامن علاقة ترابطية، فلا يمكن تحقيق الامن الغذائي من دون تعزيز الاستقرار السياسي وتوافر الامن والسلم المجتمعي.

٧. هناك فرصة حقيقية متاحة للدول العربية في مواجهة التحديات العالمية للأمن الغذائي في المستقبل، عبر تعزيز التعاون البيني، والتكامل الغذائي العربي، وضبط رؤية مشتركة للتنمية الزراعية المستدامة، في القطاع الزراعي، باستعمال المميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة في زراعة محصول معين، وتعزيز التبادل المعرفي الغذائي، وتوحيد الرؤية التصديرية الى الخارج.

التوصيات

١. إنشاء مركز إقليمي عربي، لتخزين المواد الغذائية الاستراتيجية، واستعمالها في الظروف الطارئة، في أوقات الازمات والجفاف، وارتفاع اسعار السلع الغذائية، تكفي لمدة ست أشهر على الأقل، ويتم ادارتها من قبل مجلس إدارة مستقل، ينتخب بشكل دوري من قبل جامعة الدول العربية.

٢. زيادة الإنفاق على البحث والتطوير، وانشاء المزيد من المعاهد والكليات الزراعية المختصة بالزراعة العضوية والبيئية والمائية، والممارسات الصديقة للبيئة، وتنمية التكنولوجيا الزراعية، ودعم الابتكار الزراعي، ورفع التخصيصات المالية الخاصة بالبحث والتطوير، لمواكبة التطورات العالمية.

٣. النهوض بالقطاع الريفي وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، وتوفير فرص العمل ودعم المشاريع الصغيرة وتسهيل القروض في المناطق الريفية، لعمل هجرة عكسية من الحَظر الى الريف، وتعزيز مشاركة ممثلي المجتمعات المحلية، في الارياف في عمليات اتخاذ القرارات وسن التشريعات في القطاع الزراعي.

٤. تفعيل نظام الإنذار المبكر للأمن الغذائي، والذي يتضمن نظام معلومات وبيانات واحصاءات دقيقة عن تغير اسعار السلع الغذائية في الاسواق العالمية، لتلافي الصدمات الغذائية في المستقبل قبل وقوعها.

٥. تطبيق اليات الحكم الرشيد والادارة المحوكمة للتنمية الزراعية على المستويين الوطني والإقليمي، مع الاخذ بعين الإعتبار أسُس الفعالية في التخطيط الزراعي والتنفيذ والعمل المشترك، بين الدول العربية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، لجميع المواطنين، لضمان تحقيق التنمية الزراعية المستدامة.

٦. إنشاء تكتلات اقتصادية عربية إقليمية، ذات شراكة حقيقية، والتنسيق بين السياسات الزراعية الوطنية وتنشيط العمل المشترك، لاسيما في الميدان الزراعي والتنموي، وخلق سوق عربية مشتركة متكاملة، لتقليص الفجوة الغذائية، ومواجهة الزيادة، في الطلب على الأغذية، وتقليل الاعتماد على الخارج، وردم الهوُة الغذائية لصالح الاستيراد من خلال تعزيز الشراكة ونقل الخبرات والامكانات البينية.

٧. تحديث المنظومة التشريعية، وتعزيز القوانين الخاصة بالزراعة والاستثمار، وتوزيع الملكية الزراعية والقطاع الخاص، لمواكبة المتغيرات الدولية المتسارعة، عبر تحديث القوانين، وجعلها أكثر مرونة وكفاءة لتتلاءم مع المستجدات المحلية والدولية، خاصة ما يتعلق بحرية انتقال العمل وراس المال، دون قيد أو شرط الأمر الذي يُسهل العمل على المستثمرين، لتطوير نشاطهم ومشاريعهم الزراعية في الدول العربية.

٨. دعم الأبحاث والدراسات الزراعية المتعلقة بالمشكلات المناخية والجفاف والتربة والاحتباس الحراري، لتطوير المحاصيل التي تتحمل درجات الحرارة العالية، والتقلبات المناخية، ودعم المشروعات الزراعية التي تعتمد على مسارات مستدامه مثل الزراعة الذكية، التي تقلل من تدهور التربة، وتحافظ على الخصوبة، عبر تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية، والشركات العالمية، لتبادل المعرفة والخبرات والمعدات في هذا المجال.

٩. تعزيز التشاركية مع القطاع الخاص، ودعم المشاريع الصغيرة، وتوجيه القطاع الخاص نحو الاستثمارات الزراعية المشتركة بين الشركات المحلية والإقليمية (العربية)، والدولة وبين الشركات والمزارعين، وملاك الأراضي بما يسهم في بقاء رؤوس الأموال داخل الدول العربية، ويشجعها على الاستثمار الداخلي.

١٠. إستعمال التكنولوجيا الحديثة والآلات الزراعية المتطورة، في الحرث والزراعة، والري والتصنيع والانتاج والتسويق الزراعي، من خلال تكثيف الجهود في مجال الهندسة الوراثية للبذور، وتشخيص الامراض والآفات ومكافحة الامراض النباتية والحيوانية، وتطوير تكنولوجيا عمليات ما بعد الحصاد، للحد من الفاقد.

١١. إدارة الموارد المائية بطرائق مستدامة، وتبني سياسات عامة مائية فعالة لترشيد استعمال المياه، وتعزيز تقنيات الري، بالتنقيط، والري المحوري، لتقليل الهدر وزيادة كفاءة استخدام الموارد المائية.

١٢. عقد المؤتمرات العلمية وإقامة وورش العمل والندوات والحملات التثقيفية، والبرامج التلفزيونية في وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي لإقناع المواطن، بتغيير سلوكه الغذائي، وتحويل ثقافته الغذائية الاستهلاكية والإنتاجية، وتغيير طرائق استخدام الغذاء، وتبديل الثقافة الغذائية نحو الغذاء الوطني وتفضيله، على السلع والأغذية المستوردة، واستئصال ثقافة الغذاء الغربي المستورد، لصالح الغذاء الوطني.

•الهوامش:

(١) عز الدين القدري: الأمن الغائي العربي في ضل الأوضاع الدولية الراهنة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد (٦)، العدد (٢٦)، برلين، ٢٠٢٤، ص ٢٣٤_٢٣٧.

(٢) فاتح حركاتي: تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خضير –بسكرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٨، ص ١٣٨_١٣٩. ينظر ايضاً: تقرير الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، منظمة الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، بيروت، ٢٠١٧، ص ١٥_١٧.

(٣) عوض بشير الصادق: تحديات الأمن الغذائي العربي، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٥٨_٦١.

(٤) ناصر بوبقرة: وضع الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل الأوضاع الراهنة "قراءة في التحديات والمتطلبات المستدامة"، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد (١٢)، العدد (٢)، ٢٠٢٣، ص ٤٩_٥٣.

(٥) عماد مطير الشمري: الامن الغذائي العربي الواقع والافاق المستقبلية، ط١، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١، ص ١٩٥_١٩٨.

(٦) ينظر: تقرير الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٧، ص ١٨.

* **البذور العقيمة:** هي مجموعة من البذور المعدلة جينياً في مختبرات ومراكز البحث الخاصة بالشركات العالمية المصنعة للغذاء، إذ تقوم هذه الشركات تحت غطاء التطوير، والتنمية وتحسين الإنتاج، بتصنيع ونشر بذور عقيمة، لا يمكن للفلاحين الاستفادة منها في الموسم الزراعي القادم، ويضطر لشرائها مرة أخرى من ذات المصدر، ما يمنح هذه الشركات هامش كبير من النفوذ على الامن الغائي العالمي، بعد ان تكون قد ضمنت انقراض البذور الاصلية التي عاشت بها وعليها البشرية منذ ان عرف الانسان الزراعة. للمزيد ينظر: مصطفى محمد إبراهيم الحواسي: البذور العقيمة ومحاولات الشركات المصنعة احتكار الغذاء، وقائع اعمال المؤتمر الدولي

الافتراضي (الامن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحرب)، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠٢٢، ص ٢١٩_٢٢٣.

(٧) ينظر: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (ESCWA): دليل لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢، ص ١٦_١٧.

(٨) ينظر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للعام (٢٠٢٤): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (AOAD)، جامعة الدول العربية، تاريخ الولوج للموقع: ٢٠٢٥/٤/١٨، متاح على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الالكتروني التالي: https://aoad.org/ASSY43/statbook43Cont.htm

(٩) ينظر: الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، قاعدة البيانات الإحصائية، الأمم المتحدة، تاريخ الولوج: ٢٠٢٥/٤/١٩، متاح على الرابط التالي: https://www.fao.org/statistics/ar/

(١٠) فاطمة الزهراء بن الصغير، زليخة مسعودي: أثر رأس المال البشري مع التقدم التقني التكنولوجي في تطوير الزراعة وتنمية القطاع الزراعي، في التنمية الزراعية المستدامة الطريق نحو الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي (الزراعة بقاء ونماء)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠٢٤، ص ٢٦٧.

(١١) سامية بن يحي: الامن الغذائي واستراتيجيات التنمية الشاملة في دول المغرب العربي دراسة استشرافية 2023، المؤتمر العلمي الدولي الاول (اشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية: نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة والحالة الليبية نموذجاً)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط ١، برلين، ٢٠٢٠، ص ١٥_١٦.

(١٢) عياشة قبايلي: واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل تنامي النزاعات المسلحة، في جيوسياسية الامن الغذائي العربي وفقاً لأنماط ومعطيات الذكاء الاصطناعي، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، برلين، ٢٠٢٤، ص ١٣٣_١٣٧.

(١٣) امال قاسيمي، رضوان بن صاري: إشكالية الأمن الغذائي بين القوانين الوطنية والتشريعات الدولية، المؤتمر العلمي الدولي الاول (اشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية: نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة والحالة الليبية نموذجاً)، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٠، ص ٧٢_٧٨.

(١٤) ينظر: استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020_2030)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٠، ص ٢٧_٢٨.

(١٥) فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ١١٣_١١٥.

(١٦) عبد الاله سيد حسين عبد المنعم: الامن الغذائي في الدول العربية: الكفاءة والإنتاجية وسبل تغيير العادات الغذائية، مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد (١٣)، جامعة بني سويف، ٢٠٢٣، ص ٥٣_٥٤.

(١٧) حمزة دبار: دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥_٢٠١٦)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خضير – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ٢٠١٩، ص ١٢٧_١٢٨.

(١٨) ينظر: التقرير السنوي للتنمية الريفية 2023، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٣، ص ٣٦_٤٢.

* مجموعة من الشركات الغذائية متعددة الجنسيات، العابرة للحدود الوطنية، والتي تسيطر على أنتاج أكثر من ثلثي السلع الغذائية في العالم، وتتحكم في صناعة الاسمدة الفائقة، والمبيدات الحشرية المتطورة، والمعالجات العضوية والتقنيات الحيوية الزراعية المتقدمة، وتبسط سيطرتها على صناعة البذور المعدلة جينياً، من خلال فصل واستخراج الجينات المقاومة للبكتيريا والضارة، ثم زرعها في الحمض النووي للبذور والحبوب، وتسجل براءات اختراع لهذه البحوث، تحفظ لها حقها الحصري بالسيطرة على هذه السلع ولبذور الغذائية، ومن بين أبرز هذه الشركات هي: شركة كارجيل_**Cargill** الامريكية، وشركة بيبسيكو_PepsiCo الامريكية، وشركة آرتشر دانيلز ميدلاند_**ArcherDaniels-Midland (ADM)** الامريكية، وشركة نستله_Nestle السويسرية، وشركة جي بي أس_ JBS Friboi البرازيلية، وشركة تايسون_Tyson الامريكية، ومارس_Mars الامريكية، وشركة كوكا كولا_Coca-Cola الامريكية، وشركة دانون_Danon الفرنسية، واخيراً شركة مونسانتو_Monsatan الامريكية. للمزيد ينظر: جريمي ريفيكن: عصر الوصول، ترجمة: صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩.

(١٩) ينظر: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD): نحو زراعة عربية مبتكرة من اجل مستقبل مستدام (مدخلات يوم الزراعة العربي 2024)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٤، ص ٢٣. ينظر: عماد مطير الشمري: مصدر سبق ذكره، ص ٢١٠.

(٢٠) عبد الجبار محسن ذياب الكبيسي: تحديات الامن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، ط١، دار أمنة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤، ص ٩٩_١٠١.

(٢١) حسين عبد المطلب الاسرج: تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الامن الغذائي العربي، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤، ص ٦٣_٦٥.

(٢٢) عائشة ابو ثلجة، محمد راتول: اهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ضل ازمة الغذاء العالمية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم والاقتصادية والقانونية، العدد (١٥)، الجزائر، ٢٠١٦، ص ١٠٣_١٠٥.

(٢٣) الصادق عوض بشير: مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥_١٢٦.

(٢٤) ينظر: استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020_2030)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٠، ص ٢٦.

* **الفاقد:** يعني الكميات المفقودة من السلع الغذائية اثناء مرحلة الإنتاج وما قبلها وحتى في مرحلة ما بعد الحصاد (خلال سلسلة القيمة للسلع). اما **الهدر**: فيعني تراجع كميات السلع الغذائية وجودتها نتيجة معوقات مختلفة، بمعنى اخر هي الكميات المهدرة قبل دخولها في مرحلة الاستهلاك النهائي. للمزيد ينظر: تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي في افريقيا: سبل مكافحة الفاقد والمهدور من الأغذية، الأمم المتحدة، الدورة الثالثة والثلاثون، ٢٠٢٤، ص ١_٢.

(٢٥) ينظر: استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020_2030)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٠، ص ٢٦.

[٢٦] ينظر: الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة، دليل البيانات الإحصائية ، مجموعة مؤشرات الامن الغذائي لعام ٢٠٢٤، تاريخ الولوج: ٢٠٢٤/٤/٢٥، متاح على شبكة المعلومات العالمية، على الرباط الالكتروني التالي : https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

[٢٧] فاتح حركاتي: السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد (٧)، جامعة الشهيد حمد لخضر_الوادي، الجزائر، ٢٠١٦، ٤٤٦_ ٤٥١.

[٢٨] عبد الاله سيد حسين عبد المنعم: مصدر سبق ذكره، ص ٥٩_٦٤.

[٢٩] حسين عبد المطلب الإسرج: مصدر سبق ذكره، ص ١٦_٢٢.

[٣٠] إسماعيل محمد السنوسي، فرح حسين محمد الأطرش: الآليات القانونية في حماية الأمن الغذائي "ليبيا نموذجاً"، المؤتمر العلمي الدولي الاول (اشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية: نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة والحالة الليبية نموذجاً)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط ١، برلين، ٢٠٢٠، ص ٤٠_٤٢.

[٣١] كينه عبد الحافظ: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر-3- ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ص ١٣٧_١٣٩.

[٣٢] ينظر: تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD): نحو زراعة عربية مبتكرة من اجل مستقبل مستدام (مدخلات يوم الزراعة العربي 2024)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٤، ص ٢٩_٣١.

[٣٣] ينظر: تقرير برنامج الأغذية العالمي (WFP): الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022_2025)، الأمم المتحدة، ٢٠٢١، ص ٤١_٤٣

[٣٤] مراد جبارة: دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي_حالة دول شمال افريقيا، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة شلف، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠١٧، ص ٢٨٥_٢٨٩.

[٣٥] فاتح حركاتي: مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨_١٣٩. ينظر أيضا: الصادق عوض بشير: مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣_١٤٤.

[٣٦] رنيم زياد احمد جوابرة: دور الازمات البيئية في انعدام الامن الغذائي العربي، في جيوسياسية الامن الغذائي العربي وفقاً لأنماط ومعطيات الذكاء الاصطناعي، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠٢٤، ص ٩٦_٩٧.

[٣٧] نهى عبد الخالق احمد: السبل القانونية الدولية لتحقيق الامن الغذائي، في التنمية الزراعية المستدامة الطريق نحو الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي (الزراعة بقاء ونماء)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠٢٤، ص ٤٩_٥٠.

[٣٨] ينظر: التقرير السنوي للتنمية الريفية 2023، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٣، ص ١٨_٢٣. ينظر ايضاً: حمزة دبار: مصدر سبق ذكره، ص ١٢٧.

[٣٩] ينظر: استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020_2030)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٠، ص ٤٦. ينظر أيضا: ناصر بوبقرة: مصدر سبق ذكره، ص ٥٣_٥٤.

(٤٠) ينظر: الموقع الرسمي لمنظمة الغذاء والزراعة (FAO)، الكتاب الاحصائي السنوي، دليل البيانات والاحصائيات، منظمة الأمم المتحدة، تاريخ الولوج للموقع: ٢٠٢٥/٤/٢٦، متاح على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الالكتروني التالي: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitst9d2-903e-6n.html#chapter-annex4

(٤١) حسين عبد المطلب الاسرج: مصدر سبق ذكره، ص ٧٠_٧٣.

(42) International Fund for Agricultural Development (IFAD): investing in rural people, Private Sector Engagement Stocktake, NEAR EAST, NORTH AFRICA AND EUROPE DIVISION (NEN), 2024, p 12-13.

المصادر والمراجع

اولاً: القرآن الكريم: اول المصادر وأكرمها

ثانياً: الوثائق الرسمية

١.استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020_2030)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٠.

٢.تقرير الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، منظمة الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، بيروت، ٢٠١٧.

٣.التقرير السنوي للتنمية الريفية 2023، المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٣.

٤.تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (ESCWA): دليل لرصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، ٢٠٢٢.

٥.تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD): نحو زراعة عربية مبتكرة من اجل مستقبل مستدام (مدخلات يوم الزراعة العربي 2024)، جامعة الدول العربية، ٢٠٢٤.

٦.تقرير برنامج الأغذية العالمي (WFP): الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2022_2025)، الأمم المتحدة، ٢٠٢١.

٧.تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي في افريقيا: سبل مكافحة الفاقد والمهدور من الأغذية، الأمم المتحدة، الدورة الثالثة والثلاثون، ٢٠٢٤.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

١.حمزة دبار: دور القطاع الفلاحي في تحقيق الامن الغذائي في الدول العربية (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٥_٢٠١٦)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خضير – بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ٢٠١٩.

٢.فاتح حركاتي: تحليل مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خضير–بسكرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٨.

٣.كينه عبد الحافظ: سياسات تحقيق الأمن الغذائي في الدول العربية في ظل تقلبات أسعار النفط، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر–3– ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

٤.مراد جبارة: دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي_حالة دول شمال افريقيا، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة شلف، كلية العلوم الاقتصادية، ٢٠١٧.

رابعاً: الكتب العربية والمعربة

١.إسماعيل محمد السنوسي، فرح حسين محمد الأطرش: الآليات القانونية في حماية الأمن الغذائي "ليبيا نموذجاً"، المؤتمر العلمي الدولي الاول (اشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية: نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة والحالة الليبية نموذجاً)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط ١، برلين، ٢٠٢٠.

٢.امال قاسيمي، رضوان بن صاري: إشكالية الأمن الغذائي بين القوانين الوطنية والتشريعات الدولية، المؤتمر العلمي الدولي الاول (اشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية: نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة والحالة الليبية نموذجاً)، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٠.

٣.جريمي ريفيكن: عصر الوصول، ترجمة: صباح صديق الدملوجي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٩.

٤.حسين عبد المطلب الاسرج: تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الامن الغذائي العربي، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٤.

٥.رنيم زياد احمد جوابرة: دور الازمات البيئية في انعدام الامن الغذائي العربي، في جيوسياسية الامن الغذائي العربي وفقاً لأنماط الذكاء الاصطناعي، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠٢٤.

٦.سامية بن يحي: الامن الغذائي واستراتيجيات التنمية الشاملة في دول المغرب العربي دراسة استشرافية 2023، المؤتمر العلمي الدولي الاول (اشكالية الأمن الغذائي في الدول المغاربية: نحو استراتيجية في ظل الأزمات والأوبئة والحالة الليبية نموذجاً)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط ١، برلين، ٢٠٢٠.

٧.عبد الجبار محسن ذياب: تحديات الامن الغذائي في الوطن العربي وآفاقه المستقبلية، ط١، دار أمنة للنشر، عمان، ٢٠١٤.

٨.عماد مطير الشمري: الامن الغذائي العربي الواقع والافاق المستقبلية، ط١، دار ابن النفيس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢١.

٩.عوض بشير الصادق: تحديات الأمن الغذائي العربي، ط١، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٩.

١٠.عياشة قبايلي: واقع الأمن الغذائي في المنطقة العربية في ظل تنامي النزاعات المسلحة، في جيوسياسية الامن الغذائي العربي وفقاً لأنماط ومعطيات الذكاء الاصطناعي، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات، برلين، ٢٠٢٤.

١١.فاطمة الزهراء بن الصغير، زليخة مسعودي: أثر رأس المال البشري مع التقدم التقني التكنولوجي في تطوير الزراعة وتنمية القطاع الزراعي، في التنمية الزراعية المستدامة الطريق نحو الامن الغذائي والاكتفاء الذاتي

(الزراعة بقاء ونماء)، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠٢٤.

١٢.فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، ط ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.

١٣.مصطفى محمد إبراهيم الحواسي: البذور العقيمة ومحاولات الشركات المصنعة احتكار الغذاء، وقائع اعمال المؤتمر الدولي الافتراضي (الامن الغذائي في عالم متغير في ظل الكوارث والأزمات والحرب)، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠٢٢.

١٤.نهى عبد الخالق احمد: السبل القانونية الدولية لتحقيق الامن الغذائي، في التنمية الزراعية المستدامة الطريق نحو الاكتفاء الذاتي (الزراعة بقاء ونماء)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، برلين، ٢٠٢٤.

خامساً: الكتب الأجنبية

1.International Fund for Agricultural Development (IFAD): investing in rural people, Private Sector Engagement Stocktake, NEAR EAST, NORTH AFRICA AND EUROPE DIVISION (NEN), 2024, p 12-13.

سادساً: البحوث والدوريات

١.عائشة ابو ثلجة، محمد راتول: اهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ضل ازمة الغذاء العالمية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم والاقتصادية والقانونية، العدد (١٥)، ٢٠١٦.

٢.عبد الاله سيد حسين عبد المنعم: الامن الغذائي في الدول العربية: الكفاءة والإنتاجية وسبل تغيير العادات الغذائية، مجلة آفاق عربية وإقليمية، العدد (١٣)، جامعة بني سويف، ٢٠٢٣.

٣.عز الدين القدري: الأمن الغائي العربي في ضل الأوضاع الدولية الراهنة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل، المجلد (٦)، العدد (٢٦)، برلين، ٢٠٢٤.

٤.فاتح حركاتي: السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، العدد (٧)، جامعة الشهيد حمد لخضر_الوادي، الجزائر، ٢٠١٦.

سابعاً: شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)

١.الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، الأمم المتحدة، دليل البيانات الإحصائية ، مجموعة مؤشرات الامن الغذائي لعام ٢٠٢٤، تاريخ الولوج: ٢٠٢٤/٤/٢٥، متاح على شبكة المعلومات العالمية، على الرباط الالكتروني التالي : https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS

٢.الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، قاعدة البيانات الإحصائية، الأمم المتحدة، تاريخ الولوج: ٢٠٢٥/٤/١٩، متاح على الرابط التالي: https://www.fao.org/statistics/ar/

٣.الموقع الرسمي لمنظمة الغذاء والزراعة (FAO)، الكتاب الاحصائي السنوي، دليل البيانات والاحصائيات، منظمة الأمم المتحدة، تاريخ الولوج للموقع: ٢٠٢٥/٤/٢٦، متاح على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط

الالكتروني التالي: https://openknowledge.fao.org/server/api/core/bitst9d2-903e-6n.html#chapter-annex4

٤.الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية للعام (٢٠٢٤): المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (AOAD)، جامعة الدول العربية، تاريخ الولوج للموقع: ٢٠٢٥/٤/١٨، متاح على شبكة المعلومات العالمية، على الرابط الالكتروني التالي: https://aoad.org/ASSY43/statbook43Cont.htm

Sources and References

First: The Holy Qur'an: The First and Most Honorable Source

Second: Official Documents

1.Sustainable Arab Agricultural Development Strategy (2020-2030), Arab Organization for Agricultural Development (AOAD), League of Arab States, 2020.

2.Arab Horizon 2030 Report: Prospects for Enhancing Food Security in the Arab Region, United Nations, Food and Agriculture Organization (FAO), Beirut, 2017.

3.Annual Rural Development Report 2023, Arab Organization for Agricultural Development (AOAD), League of Arab States, 2023.

4.Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) Report: A Guide for Monitoring Food Security in the Arab Region, United Nations, 2022.

5.Arab Organization for Agricultural Development Report: Towards Innovative Arab Agriculture for a Sustainable Future (Inputs to Arab Agriculture), League of Arab States, 2024.

6.World Food Programme Report: WFP Strategic Plan (2022-2025), United Nations 2021.

7.Report of the FAO Regional Conference for Africa: Ways to Combat Food Loss and Waste, United Nations, Thirty-third Session, 2024.

Third: University Theses and Dissertations

1.Hamza Dabar: The Role of the Agricultural Sector in Achieving Food Security in Arab Countries (A Case Study of Algeria during the Period 2005-2016), PhD thesis (unpublished), Mohamed Khedir University - Biskra, Faculty of Economics, Business, and Management Sciences, 2019.

2.Fateh Harkati: Analysis of the Food Security Problem in the Arab World and Evaluation of Proposed Solutions to Address It, PhD thesis (unpublished), Mohamed Khedir University - Biskra -, Faculty of Economics, Business, and Management Sciences, 2018.

3.Kina Abdelhafiz: Policies for Achieving Food Security in Arab Countries in Light of Oil Price Fluctuations, PhD thesis (unpublished), University of Algiers -3-, Faculty of Economics, Business, and Management Sciences.

4.Murad Jabara: The Role of Sustainable Agricultural Development in Achieving Food Security - The Case of North African Countries, PhD Thesis (Unpublished), University of Chlef, Faculty of Economics, 2017.

Fourth: Arabic and Translated Books

1.Ismail Muhammad al-Sanusi, Farah Hussein Muhammad al-Atrash: Legal Mechanisms for Protecting Food Security "Libya as a Model", First International Scientific Conference (The Problem of Food Security in the Maghreb Countries: Towards a Strategy in Light of Crises and Epidemics, with the Libyan Case as a Model), Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, 1st ed., Berlin, 2020.

2.Amal Qasimi, Radwan Bin Sari: The Problem of Food Security between National Laws and International Legislation, First International Scientific Conference (The Problem of Food Security in the Maghreb Countries: Towards a Strategy in Light of Crises and Epidemics, with the Libyan Case as a Model), 1st ed., Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, Berlin, 2020.
3.Jeremy Rifkin: The Age of Access, translated by Sabah Siddiq al-Damluji, Arab Organization for Translation, Beirut, 2009.
4.Hussein Abdul Muttalib al-Asraj: Activating the Role of Joint Economic Projects in Achieving Arab Food Security, 1st ed., Emirates Center for Strategic Studie, 2014.
5.Ranim Ziad Ahmad Jawabreh: The Role of Environmental Crises in Arab Food Insecurity, in The Geopolitics of Arab Food Security According to Artificial Intelligence Patterns, 1st ed., Arab Democratic Center for Strategic, Economic, and Political Studies, Berlin, 2024.
6.Samia Ben Yahya: Food Security and Comprehensive Development Strategies in the Maghreb Countries: A Prospective Study 2023, First International Scientific Conference ,Arab Democratic Center for Strategic, Political, and Economic Studies, 1st ed., Berlin, 2020.
7.Abdul Jabbar Mohsen Diab: Food Security Challenges in the Arab World and Its Future Prospects, 1st ed., Amna Publishing House, Amman, 2014.
8.Imad Mutair Al-Shammari: Arab Food Security: Reality and Future Prospects, 1st ed., Ibn Al-Nafis Publishing and Distribution House, Amman, 2021.
9.Awad Bashir Al-Sadiq: Challenges of Arab Food Security, 1st ed., Al Jazeera Center for Studies Dar Al-Arabiya Publishers, Beirut, 2009.
10.Aisha Kabyli: The Reality of Food Security in the Arab Region in Light of Growing Armed Conflicts, in The Geopolitics of Arab Food Security According to Artificial Intelligence Patterns and Data, 1st ed., Arab Democratic Center for Studies, Berlin, 2024.
11.Fatima Zahra Ben Saghir and Zuleikha Masoudi: The Impact of Human Capital and Technological Progress on the Development of Agriculture and the Agricultural Sector, in Sustainable Agricultural Development: The Path to Food Security and Self-Sufficiency (Agriculture: Survival and Growth), 1st ed., Arab Democratic Center for Strategic, Economic, and Political Studies, Berlin, 2024.
12.Fawzia Gharbi: Arab Agriculture and the Challenges of Food Security: The Case of Algeria, 1st ed., Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2010.
13.Mustafa Muhammad Ibrahim Al-Hawasi: Sterile Seeds and the Attempts of Manufacturing Companies to Monopolize Food, Proceedings of the Virtual International Conference (Food Security in a Changing World in Light of Disasters, Crises, and War), 1st ed., Arab Democratic Center for Strategic, Economic, and Political Studies, Berlin 2022.
14.Noha Abdel Khaleq Ahmed: International Legal Means to Achieve Food Security in Sustainable Agricultural Development: The Path to Self-Sufficiency (Agriculture: Survival and Growth), Arab Democratic Center for Strategic, Economic, Berlin, 2024.

Fifth: Foreign books

1.International Fund for Agricultural Development (IFAD): Investing in Rural People, Private Sector Engagement Stocktake, NEAR EAST, NORTH AFRICA AND EUROPE DIVISION (NEN), 2024, pp. 12-13.

Sixth: Research and Periodicals

1.Aisha Abu Thalja, Muhammad Ratul: The Importance of Agricultural Investment in Arab Countries in Light of the Global Food Crisis, Academy for Social and Human Studies, Department of Economics and Legal Sciences, Issue (15), 2016.
2.Abdel-Ilah Sayed Hussein Abdel-Moneim: Food Security in Arab Countries: Efficiency, Productivity, and Ways to Change Eating Habits, Arab and Regional Horizons Journal, Issue (13), Beni Suef University, 2023.
3.Ezz El-Din El-Qadri: Arab Food Security in Light of Current International Conditions, Arab Democratic Center for Strategic, Economic, and Political Studies, Journal of African and Nile Basin Studies, Volume (6), Issue (26), Berlin, 2024.
4.Fateh Harkati: Arab Agricultural Policies and Their Role in Achieving Food Security, Journal of Financial and Accounting Studies, Issue (7), University of Martyr Hamad Lakhdar, Algeria, 2016.

Seventh: The World Wide Web (Internet)

1.The official website of the Food and Agriculture Organization (FAO), United Nations, Statistical Data Handbook, Food Security Indicators Collection 2024, accessed on April 25, 2024, available on the Internet at the following link: https://www.fao.org/faostat/ar/#data/FS
2.Official website of the Food and Agriculture Organization (FAO), Statistical Database, United Nations, accessed on April 19, 2025, available on the following link: https://www.fao.org/statistics/ar/
3.Official website of the Food and Agriculture Organization (FAO), Statistical Yearbook, Data and Statistics Handbook, United Nations, accessed on April 26, 2025, available on the Internet at the following link: https://openknowledge.fao.org/ -903e-6n.html#chapter-annex4
4.Agricultural Statistics Yearbook (2024): Arab Organization for Agricultural Development (AOAD), League of Arab States, accessed on 4/18/2025, available on the World Wide Web, at the following electronic link: https://aoad.org/ASSY43/statbook43Cont.htm